

# مؤشرات وسياسات الإصلاح المؤسسي

- يرى لانديز بأن المجتمع البريطاني كان أقرب المجتمعات الأوروبية للمجتمع التنموي الأمثل لذا قادت بريطانيا الثورة الصناعية.
- خصائص المجتمع التنموي الأمثل: هو المجتمع الذي:
  - يملك المعرفة للتطوير وإدارة وتشغيل أدوات الإنتاج والإبداع والتطوع والسيطرة على التقنيات الحديثة.
  - يعمل على تسليح الشباب بالمعرفة والمقدرة على امتلاك ناصية العلوم الحديثة، والسيطرة على ما تفرزه هذه العلوم من تقنيات متطورة للإنتاج

- يحسن اختيار العاملين على أساس الكفاءة والمقدرة النسبية، ويقوم بمكافأتهم حسب معيار الأداء والكفاءة.
- يتيح الفرص للريادة الفردية والريادة الجماعية، ويشجع الريادة في جميع المجالات والمبادرة والمنافسة والتقليد.
- يسمح للناس بالتمتع بمنافع أعمالهم وريادتهم، واستثمار هذه المنافع والتمتع بعوائد الاستثمار.

■ يمتلك مؤسسات سياسية واجتماعية، تقوم بحراسة حقوق الملكية الخاصة، ويحمي الحريات الفردية، ويفرض نصوص التعاقد، ويوفر حكومة مستقرة ونزيهة وحساسة وكفاءة وغير شرهة، وتكون هذه الحكومة قابلة للمساءلة بحكم القانون.

■ يتميز بالنزاهة كقيمة اجتماعية، يفرضها القانون ويتبناها المجتمع في غياب مثل هذا القانون، ويتيح الحراك الجغرافي والاجتماعي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة، ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول.

■ لاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و تقرير البنك الدولي (2004) حول "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة"، أن المنطقة العربية تعاني

■ "عجزاً في الحرية يضعف التنمية الإنسانية"

■ أن التنمية في الدول العربية، على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية والإنسانية "يعيقها ضعف لإدارة الحكم العامة" ("لو كان متوسط الإدارة العامة في المنطقة موازياً لبعض الدول الآسيوية العالية لزادت معدلات النمو بما يقارب نقطة مئوية في العام").

■ كما توصل البدوي (2005) إلى نتيجة تقول بأنه ولكل مجموعات الدول العربية "أن عدم الثقة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية (بمعنى انعدام حكم القانون) والمستويات المتدنية للممارسة الديمقراطية هما أهم العوامل التي تفسر التخلف النسبي للدول العربية".

■ في كل الأمثلة السابقة هنالك بعد مؤسسي استخدم لتفسير المرحلة  
التنموية للدول العربية كمجموعة دولية. وتثير مثل هذه الأمثلة قضايا  
مهمة فيما يتعلق بتحليل الأداء التنموي في الدول النامية ومن بينها الدول  
العربية.

- ماذا يقصد "بالمؤسسات" في تحليل الأداء التنموي؟
- هل يمكن قياس "المؤسسات" بطريقة كمية لأغراض التحليل التطبيقي؟
- ما هو دور "المؤسسات" في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟
- ما هي محاور الإصلاح المؤسسي في الدول العربية؟

## تعريف :

■ في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد تعرف المؤسسات على أنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع" بمعنى "كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر" مما يترتب عليه هيكل الحوافز في التبادل بين البشر: سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

## المؤشرات:

■ توضح الأدبيات التطبيقية أنه يمكن التعرف على مجموعات مختلفة لقياس المؤسسات:

- مؤشر بيت الحرية
- مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية
- المؤشرات المركبة للحاكمية
- مؤشرات إدارة الحكم
- مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات (البنك الدولي)
- مؤشر الحرية الاقتصادية (IO مؤشرات فرعية)
- المؤشر العربي للديموقراطية

## تعريف التنمية :

- أنها عملية لتوسيع خيارات البشر . وتشتمل أهم وسائل تحقيق مثل هذه التنمية على ما يلي:
  - التركيبة المؤسسية
  - التسهيلات الاقتصادية
  - الفرص الاجتماعية
  - الأمان الحماي (أو الوقائي)

- وجد التعريف العريض للتنمية قبولاً دولياً عبرت عنه الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية التي أصدرتها عام 2000، التي تشمل على:
  - القضاء على الفقر المدقع والجوع.
  - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
  - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
  - تخفيض معدل وفيات الأطفال.

- تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.
- كفاءة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

■ تتمحور كل هذه الأهداف حول الفقر ومن ثم فقد أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية، خصوصا تلك الدول الفقيرة.

■ يتضح من الأدبيات المتخصصة أن الإقلال من الفقر يتأتى من خلال قناتين هما:

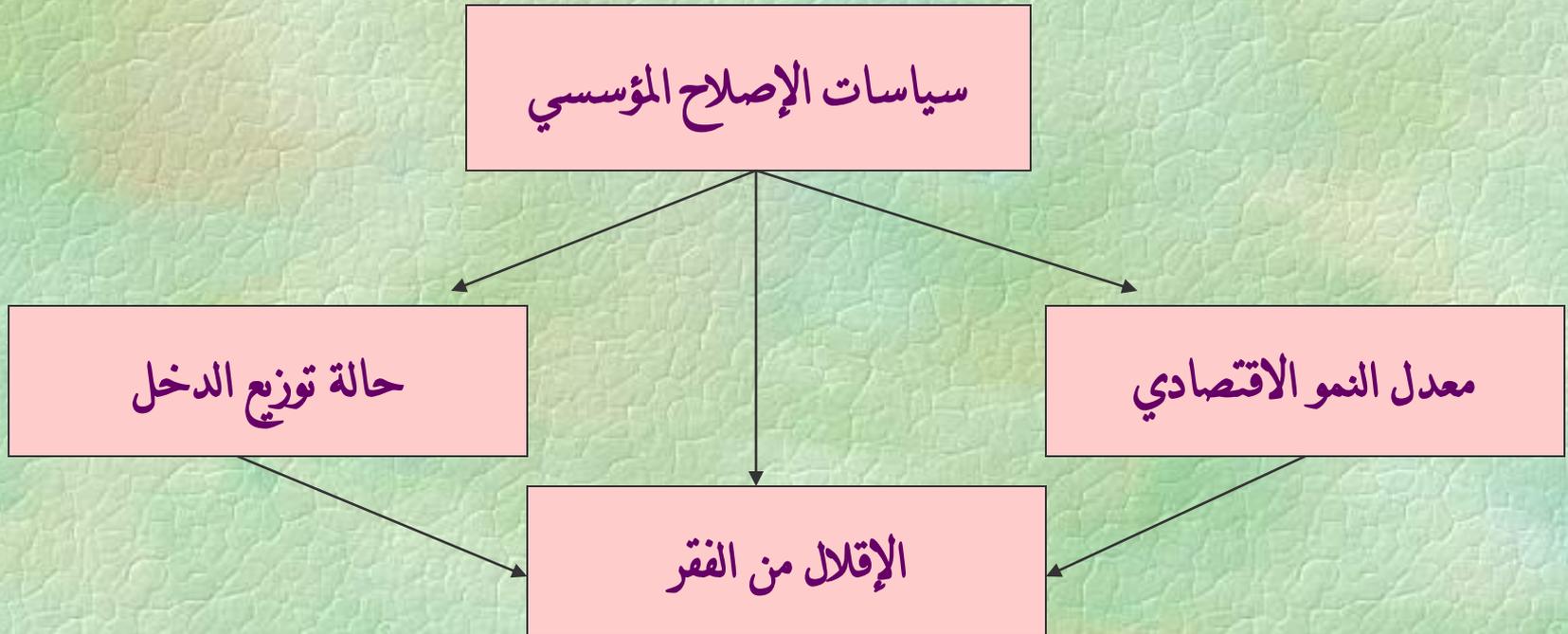
■ قناة النمو الاقتصادي بمعنى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد: حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

■ قناة توزيع الدخل بمعنى التحسن في حالة عدالة التوزيع: حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.

■ توضح الدراسات التطبيقية في مجال محددات النمو الاقتصادي أن التركيبة المؤسسية تلعب دوراً محورياً في تفسير التفاوت التنموي بين الدول، مما يعني أن تطور التركيبة المؤسسية يتوقع أن يؤدي إلى زيادة دخل الفرد.

■ توضح بعض الدراسات التطبيقية أن هنالك عدد من السياسات العامة التي يترتب عليها تحسن في حالة توزيع الدخل، بمعنى انخفاض درجة عدم العدالة في التوزيع، مما يعني أن سياسات الإصلاح في هذا الاتجاه من شأنها دعم عملية التنمية وتحقيق هدف الإقلال من الفقر.

■ على أساس هذا الفهم يمكن النظر إلى تأثير سياسات الإصلاح المؤسسي على إحداث التنمية بمفهومها الواسع على النحو التالي :



- يعني هذا الشكل أنه يمكن دراسة تأثير سياسات الإصلاح المؤسسي على التنمية من خلال :
  - تأثير مباشر بين السياسات والفقير .
  - تأثير السياسات على معدل النمو الاقتصادي ومن ثم أثر النمو الاقتصادي على الفقر .
  - تأثير السياسات على حالة توزيع الدخل ومن ثم أثر توزيع الدخل على الفقر .

■ في إطار سعيها لتعزيز عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية وبالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وربما لإيجاد أعذار لماذا فشلت السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الموعود، أضافت الدول المانحة والمؤسسات الدولية شروطا سياسية للحكم الجيد وحقوق الإنسان. يشتمل الإصلاح المؤسسي على محاور متعددة منها:

- الإصلاح السياسي
- سياسات محاربة الفساد
- بيئة ممارسة أنشطة الأعمال
- برامج إصلاح المؤسسات الاقتصادية التجميعية

# المراجع

- إبراهيم البدوي، (2005)، المؤسسات، التجارة والجغرافيا: متضمنات التنمية بعيدة المدى في العالم العربي؛ المجلد الثامن – العدد الأول، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط.
- البنك الدولي، (2004)، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة؛ دار الساقى، بيروت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه، (2005)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004؛ نحو الحرية في الوطن العربي؛ المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك.